

جائزة الدفاع عن الكرامة للجمعية المغربية للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية



الدكتور المهدي المنجرة

يمنح الدكتور المهدي المنجرة جائزة الدفاع عن الكرامة للجمعية المغربية للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية كشهادة استحقاق لأعضائها، حاملي الدكتوراه الفرنسية الذين اعتصموا و أصربوا عن الطعام لمدة أربع وثمانين يوما بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي بالرباط، ابتداء من فاتح نونبر 2006 إلى غاية 24 يناير 2007، من أجل الكرامة والحق والقانون، رافضين كل تواطؤ يهدف تكريس الحلول الترقيعية وفرض الأمر الواقع... وهو الأمر الذي ظلوا عليه ثابتين متعهدين، وقرروا البقاء عليه أوفياء مخلصين، حتى عندما قرروا رفع إضرابهم عن الطعام الذي يعتبر تحديا نضاليا غير مسبوق يسجله التاريخ للأجيال القادمة، وينبغي أن تستخلص منه الدروس حاضرا ومستقبلا..

لذا يسجل الأساتذة الباحثون حاملو الدكتوراه الفرنسية فخرهم واعتزازهم بمبادرة الدكتور المهدي المنجرة لأنها نابعة من إنسان ومفكر وعالم ومناضل شريف، قضى حياته الحافلة بالمواقف المشرفة يقاوم المذلة ويفضح المهانة ويذود عن الكرامة، كرامة الإنسان ككائن سام خلق لكي يكرم لا لكي يهان..

■ الناطق الرسمي: الدكتور محمد محاسن

بلاغ من الجمع الوطني، العام للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية

بلاغ من الجمع الوطني العام للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية الضريين عن الطعام والاعتصمين بقصر نقابة الوطنية للتعليم العالي



التماس تدخل صاحب الجلالة :

إنهاء الإضراب عن الطعام :

تطبيق الاعتصام الوطني المفتوح :

الاستمرار في رفض شرط المباراة والنسب بالمعادلة.

بالإمكان أن ينتهي، بفاعلية إنسانية في كل لحظة وحين قرر الأساتذة الباحثون حاملو الدكتوراه الفرنسية الضربون عن الطعام والاعتصمون بقصر القنابة بالرياض ما يلي:

رفع رسالة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملتصمين بتدخه من أجل إحفاق حقنا المشروع بما يضمن احترام القانون و يصون حقوقنا المشروعة و كرامتنا و يرد الاعتار لنا و لشهائنا.

إنهاء إضرابنا عن الطعام منذ وطننا العزيز على اللجوء إلى صاحب الملك الجلالة ووضعنا لهذا الملف بين يديه و تحت عنايته، و ذلك ليلة رأس السنة الهجرية المباركة.

تعليقنا الاعتصام الوطني المفتوح يوم الأربعاء 25 يناير بمناسبة من الإخوة أعضاء اللجنة الوطنية للدعم بعد إقائنا، من خلال الأخ عبد الله البقاعي، بالسيد الوزير الأول الذي أبدى استعدادا إيجابيا فيما يخص الحل العاجل لهذا الملف وتحديد موعد لقاء قريب مع السيد وزير التربية الوطنية. علما بأن هذا التعليق يتوخى أساسا تخفيف الضغط حتى لا تتصلب أية جهة بالإضراب لتجبر تضامينا في التعرب من معالجة الشكل بما يتسجم و مطالبنا المشروعة.

عن الجمع الوطني العام
النطاق الرسمي:
الدكتور محمد محاسين

من مطالبنا المشروعة، الذي هو إظهار أستان التعليم العالي مع كامل اقدميتها منذ التوظيف، ويتعارض مع قرارات المؤسسات الوطنية للنقابة التي هي أعلى هيئة تشريعية، مرفوض من قبلنا كعمتين مباشرين.

رفضنا القاطع و الطلق لشرط المباراة، الذي تشيبت به الوزارة فسادا عن القانون و النطق بالسليم. هذا و إننا لنشكسهد الرأي الوطني العام إننا، طيلة أيام و أسابيع و شهور الاعتصام و الإضراب المفتوح عن الطعام، إبنينا كامل الاستعداد للحوار و الافتتاح على كل الساعي الهادفة إلى حل الأزمة، و لا أول على ذلك من تعاملنا الإيجابي مع الإخوة المناضلين في اللجنة الوطنية للدعم التي قدمت مقترح حل متقدم و شجاع كغفل بأن يساعد على تجاوز عقبة المباراة التي بقيت نقطة الخلاف الرئيسة بيننا و بين الوزارة الوصية، خاصة و قد تمكنا في إظهارها من إبداء قدر كبير من الروية في تعاملنا مع مقترح الوزارة التي ظلت مع ذلك مستعنتة في مواقفها رافضة للحوار.

إنما هذا الوضع، بما فيه الصمت الربوب للحكومة، و على رأسها السيد الوزير الأول الذي راسلناه ملتصمين بتدخله مرات عدة، على خرق القانون و تفرجه على مسافة الأساتذة الباحثين الضريين عن الطعام رغم خفورة وفضولهم الصحي الذي كان

يشهد الجمع الوطني العام للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية الضربون عن الطعام و الاعتصمين بقصر القنابة الوطنية للتعليم العالي بالرياض لمدة أربع و ثمانين يوما، من فاتح نونبر 2006 إلى الرابع و العشرين من يناير 2007

أن تدخلنا في الإضراب المفتوح عن الطعام و الاعتصام إنما كان من أجل الكرامة، و من أجل الحق، و من أجل احترام القانون.

أن تدخلنا لهذه الخطوة التضالية تم بعد استئذاننا لكل أساليب النضال المتحصرة التي واكبها الرأي العام الوطني عبر وسائل الإعلام الرئيسية و السموعة و المكتوبة وطنية و دولية.

أن دخولنا في إضراب عن الطعام هو احتجاج على خرق وزارة التربية الوطنية للقانون و تماديها فيه من خلال رفضها الاستمرار البث في معارلة شهادتنا باعتبارها أعلى شهادة تخولها الجامعات الفرنسية منذ 1984 بأعلى شهادة تخولها الجامعات الغربية في إطار نظام 117 أكتوبر 1975 الذي وقلنا بموجب، والذي لا يزال مفعوله ساريا إلى حدود شتبر 2007 في إطار الرحلة الانتقالية لنظام 19 فبراير 1997.

إنها، صفة التعيين المؤقت بتحويلنا كافة الحقوق التي يضمها نظام 1975 لكل حاملي شهادة الدكتوراه بعد البث في معادلتها، إلا و هي إظهار أستان محاضر فاستان التعليم العالي بعد أربع سنوات من تاريخ التوظيف.

استنكارا منا لتلمص وزير التربية الوطنية الحالي من الاتزانامات الواضحة للوزير الأسبق الذي اعترف بالخلفا الإرازي القتلرف في حقنا، ووعده منذ 26 مارس 2004 بحل هذا الشكل علما و مغنوا و ماديا بما يضمن حقوقنا وفقا لمطالبنا المشروعة.

وخلصنا للموقف التحذال للمكتب الوطني و اللجنة الإدارية للتقانة الوطنية للتعليم العالي لتراظلتهمما من أجل فرض حل تروفيحي لا يستجيب للحد الأدنى